مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 120 (من 30 مايو/أيار إلى 6 يونيو/حزيران 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

مطالب قوية من موقف ضعيف

- هل إرسال الرسالة حقيقة؟..... 3
- محتوى الرسالة..... 4
- بين الاتفاقية والرسالة..... 5
- مطالب صعبة..... 5
- علائم ضعف باكستان..... 6
- النتيجة 7

إطلاق سراح قادة لطالبان وعملية السلام

- هل يمكن لهؤلاء أن يلعبوا دورا في عملية السلام؟..... 9
- محادثات السلام الجارية عمليتان..... 9
- لماذا لم تشارك طالبان في محادثات أورومتشي؟..... 10
- عراقيل متزايدة على طريق السلام..... 11
- النتيجة..... 12

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية رسالة سرية بعثها الرئيس الأفغاني إلى رئيس الوزراء الباكستاني والتي تسربت أخيرا إلى وسائل الإعلام، وأثارت جدلا واسعا في الأوساط الأفغانية. وتتخلص هذه الرسالة في ثماني نقاط، فيها نقاط مهمة. ولكن حتى الآن ليس واضحا إن كانت هذه الرسالة حقا أرسلت إلى الزعامة السياسية في باكستان أم لا؟ لأن المسؤولين الأفغان في الرئاسة ووزارة الداخلية لم يصرحوا بعد بنفي أو إثبات.

ففي حال إرسالها حقا إلى الزعامة السياسية في باكستان، لماذا تزامنت مع توقيع اتفاقية تعاون بين المخابرات في البلدين؟ وهل النقاط المندرجة فيها عملية؟ وعند عدم ذلك بأي هدف نشرت هذه الشائعات؟

من جهة أخرى انتهت مهلة حظر السفر على خمسة من قادة حركة طالبان أطلق سراحهم العام الماض من سجن غوانتانامو وهو أمر مثير للجدل أيضا. طلب المجلس الأفغاني الأعلى للسلام تسليم هؤلاء إلى كابول ليساعدوا عملية السلام. هل يمكن لهم حقا أن يساعدوا عملية السلام.

وهناك تقارير أفادت بأن مهلة حظر سفرهم تم تمديدها. ماذا سيكون أثر تمديدها على عملية السلام؟ وبشكل عام ما هي الخطوات الأخيرة التي رُفعت وتُرفع في مجال السلام؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

مطالب قوية من موقف ضعيف

في الآونة الأخيرة بعث أشرف غني الرئيس الأفغاني رسالة إلى نواز شريف رئيس الوزراء الباكستاني. رسالة سرية تسربت إلى وسائل الإعلام.

هل إرسال الرسالة حقيقة؟

حتى الآن هناك تساؤلات بشأن إرسال هذه الرسالة إلى نواز شريف. هل هي أرسلت حقا إلى نواز شريف؟ في حال إرسالها، لماذا تزامنت مع توقيع الاتفاقية الاستخبارية مع باكستان؟ ولماذا آثر القصر الرئاسي ووزارة الداخلية الأفغانية الصمت مع الجدل الموجود بشأ الأمر في وسائل الإعلام الأفغانية.

ولم يقبل المسؤولون الباكستانيون بأن تكون رسالة قد أرسلت إليهم. كما وأظهرت السفارة الباكستانية في كابول عدم اطلاعها على الأمر.

ويمكن أن يكون نشر مثل هذه الأخبار من مصادر سرية في الحكومة الأفغانية بهدفَيْن آتيَيْن:

1- إسكات الأصوات المناهضة التي ارتفعت عقب توقيع الاتفاقية الاستخبارية بين إدارة الأمن الوطني الأفغاني والمخابرات الباكستانية،

2- إشارة خضراء إلى الجانب الباكستاني للمحافظة على توازن في العلاقات الثنائية.

وبما أن الحكومة الأفغانية ومعها الحكومة الباكستانية آثرت الصمت، فإن العامة ترى بأن هذه الرسالة قد أرسلت، ولم يرى الإعلام الأفغاني إرسالها فحسب، بل تسرب إليه ما احتوته الرسالة أيضا. لذلك من الجدير بحث محتوى الرسالة.

محتوى الرسالة

لقد طلب الرئيس الأفغاني من رئيس الوزراء الباكستاني في هذه الرسالة أن يرفع خلال شهر قادم الخطوات الآتية:

1- إصدار بيان رسمي من الزعامة السياسية الباكستانية، تنديدا بأنشطة طالبان العسكرية،
2- إغلاق جميع ملاجيء طالبان في داخل الأراضي الباكستانية،
3- إلقاء القبض على مسؤولي الفعاليات العسكرية الأخيرة في أفغانستان، إضافة إلى زعماء شبكة الحقاني،
4- إصدار قرار بحجز زعماء "شورا كويته"، و"شورا بيشاور"، والبدء في التحقيق معهم بسبب تهديد بلد صديق،
5- إصدار قرار بتسليم جرحى طالبان أفغانستان من قبل مراكز باكستان الصحية إلى سجون أمنية للحبس والتحقيق،
6- اتفاق على تبادل سجناء مثل الملا برادر من حركة طالبان أفغانستان إزاء أعضاء لحركة طالبان باكستان،
7- الصد عن بيع المواد الكيميائية المستخدمة في المتفجرات إلى مجموعات إرهابية،
8- إحداث اتفاقية تجري بموجبها عمليات متزامنة لمكافحة تردد أعضاء حركة طالبان أفغانستان وحركة طالبان باكستان على طرفيْ الشريط الحدودي.

بين الاتفاقية والرسالة

قبل فترة قليلة أثار ملف توقيع اتفاقية استخبارية بين المخابرات الأفغانية والباكستانية جدلا واسعا في أفغانستان. وكانت شائعات حول خلاف بين رحمة الله نبيل رئيس إدارة الأمن الوطني الأفغاني وحنيف أتمر مستشار الأمن الوطني للرئيس الأفغاني، وأن أتمر طلب من نبيل توقيع الاتفاقية، إلا أن الأخير رفض ذلك بشدة، وامتنع عن توقيعها. وأن نائب إدارة الأمن الوطني وقّع الاتفاقية.

إنها إن كانت أخبارا صحيحة أم غير صحيحة، لا يوجد شك في أن هذه الاتفاقية عززت الخلافات في صفوف الحكومة الائتلافية. ويرى المخالفون بأن إعطاء كل هذه التنازلات للجانب الباكستاني، في حال تبقى الشكوك بشأن الموقف الباكستاني موجودة، ليس أمرا منطقيا.

بناءً على ذلك يبدو أن الرئيس الأفغاني واجه ضغطا كبيرا كي يحمل باكستان على وضع ضغوط لازمة على طالبان لنجاح عملية السلام الأفغانية.

في رسالة أشرف غني تم تحديد شهر كفرصة بأن تبدأ باكستان خطوات عملية تجاه مطالب أفغانستان الثمانية، ومع مرور ثلاثة أسابيع من رسالة أشرف غني إلى باكستان لم تظهر أي آثار لتحقيق هذه المطالب. ومع الطلب بأن يتم إلقاء القبض على مخططي العمليات الأخيرة إلا أن الحرب في مناطق مختلفة من أفغانستان تجري على قدم وساق.

مطالب صعبة

إن من أعنف حروب أطلقتها حركة طالبان هذه السنة، هي إرادة توسيع مناطق خاضعة لها، وأن تستقر بدلا من باكستان في المناطق الجبلية في داخل أفغانستان. وتُعتبر المناطق الجبلية الأفغانية مكانا أكثر أمنا حتى لطالبان باكستان.

في حال يريد أشرف غني من باكستان إغلاق ملاجيء طالبان في داخل باكستان، يرى المسؤون الباكستانيون بأن هذه المناطق تم نقلها إلى داخل أفغانستان. في الزيارة الأخيرة لنواز شريف والمسؤولين

الأمنيين والعسكريين الباكستانيين إلى أفغانستان، ادعى الجانب الباكستاني بأن "را" أو المخابرات الهندية تمول وتجهز هذه المراكز عبر أفغانستان.

ويبقى طلب إلقاء قبض على أعضاء شورا كويته وبيشاور أمرا غامضا، لأن لا أحد يعرف مكان شورا كويته التي تمثل الشورى المركزي لحركة طالبان.

في الأوضاع الحالية لا توجد في كويته "شورا كويته" ولا في بيشاور شورها. لقد سببت عمليات وزيرستان مغادرة الزعماء المعروفين في الحركة لهذه المنطقة، وحتى مدرسة المولوي جلال الدين حقاني أصبحت متروكة تقريبا.

من المطالب المطروحة في الخطة ندرك، أن الحكومة الأفغانية ترى بأن زعماء طالبان الأصليين يعيشون في داخل باكستان مع أسَرهم، ولذلك طلبت على أقل شيء حجزهم في البيوت.

علائم ضعف باكستان

منذ أن تحسنت العلاقات بين الحكومة الائتلافية الأفغانية في كابول مع إسلام آباد عبر تعاون أمني، حاولت الحكومة الباكستانية بأن تصل إلى رموز في حركة طالبان، وأن ترغبهم في الحوار مع كابول، إلا أن ذلك بقي بلا جدوى.

إن الجلسة الأخيرة التي عُقدت في أورومتشي بين مندوبي الحكومة الأفغانية وطالبان، ليس لها أي دور في عملية السلام الأفغانية. يعني لا تملك باكستان من رموز طالبان من يُجلسهم على طاولة الحوار مع الحكومة الأفغانية، ورفضت حركة طالبان أي صلة لها مع هذه الجلسة.

وصرّح داكتر محمد نعيم وردك المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة طالبان في قطر في حوار بأن طالبان ليس تحت أثر أي دولة أخرى، وأن حربها تجري بقرار حر. وأن المحاولات التي تجري من أجل إظهار انقسام في طالبان هي محاولات فاشلة.

النتيجة

ويظهر من مطالب أشرف غني في رسالته المرسلة إلى نواز شريف بأن انعدام الثقة لا يزال يلقي بظلال واسعة على العلاقات الثنائية. وكأن الرسالة تدعي بأن باكستان لا تزال تؤيد طالبان وبها مراكز لتمويلها وتجهيزها، وأن حرب طالبان في أفغانستان تديرها المخابرات الباكستانية.

إذا لم تعتمد الحكومة الأفغانية على الجانب الباكستاني فبأي دليل وقّعت الاتفاقية الأمنية مع باكستان رغم كل تلك التنازلات؟

ويمكن أن نعزو ذلك إلى الاتفاقية الأمنية مع أمريكا، التي أجبرت حكومة كابول على قبول مطالب باكستان. وقد جاء في مقدمة الاتفاقية الأمنية الأفغانية الأمريكية التالي:

"وبالتأكيد المكرر على دعم الطرفين الدائم لإيجاد آليات التعاون والتنسيق على مستوى المنقطة، بهدف إحلال الأمن والاسقرار عبر إزالة الصدامات، والغموض وسوء الفهم".

لذلك على أفغانستان أن تحل ثلاثة مشاكل مع باكستان من أجل إحلال السلام والأمن:

1- رفع الخلافات ويعني منع صدامات أو تهديدات عسكرية بين البلدين، والتي تمثلت في السابق في هجمات صاروخية، في بعض المناطق الحدودية من قبل باكستان،
2- إزالة الغموض، ويعني توضيح جميع القضايا الغامضة وخاصة القضايا الحدودية التي سببت خلافا بين البلدين. "ملف خط ديوراند".
3- إزالة سوء الفهم وما أدّى إلى اتهام كل طرف الطرف الآخر بالتعاون مع العدو. ولا يمكن ذلك من دون تعاون استخباري قريب.

ولقد أدرج أشرف غني مطالب قوية في هذه الرسالة ولكن من موقف ضعيف، لأنه لا يملك وسيلة ضغط على باكستان لتحقيق هذه المطالب. عليه أن يقوم بحل الأزمة مع الجانب الباكستاني كما تعهد بالأمر في الاتفاقية الأمنية مع أمريكا. ويبقى دوام حكومته مرهونا بهذه المقامرة الكبيرة.

إطلاق سراح قادة لطالبان وعملية السلام

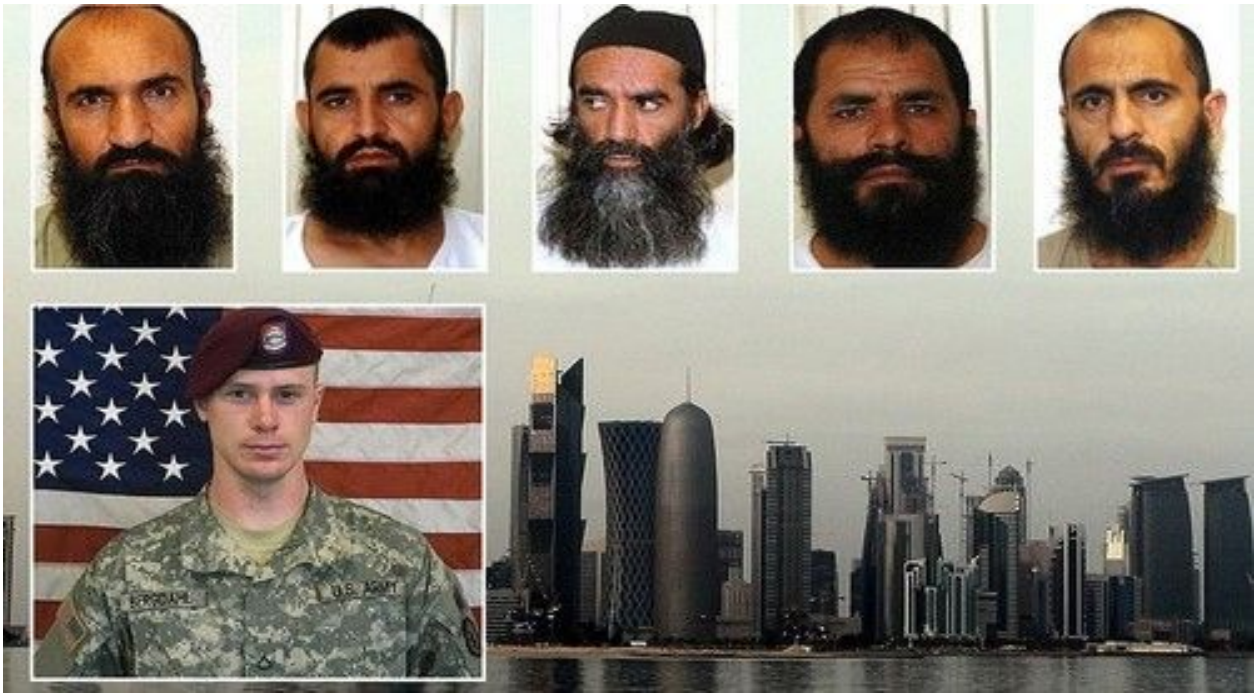

بعد مرور سنة كاملة من إطلاق سراح خمسة من قادة حركة طالبان من سجن غوانتانامو، بدأت تُصدر تصريحات بشأنهم. في 31 من مايو/أيّار في السنة الماضية وبوساطة قطرية ومحادثات أمريكية مع مندوب طالبان غير الرسمي في قطر تم إطلاق سراح الملا خير الله خيرخواه، والملا نور الله نوري، والملا فاضل مظلوم، وعبدالحق وثيق، والمولوي محمد نبي عمري، إزاء إطلاق سراح "بو بركدال"، أسير أمريكي عسكري لدى طالبان. واتفق الطرفان حينه على عدم مغادرة هؤلاء قطر لسنة كاملة، لأن الأمريكان خافوا التحاقهم من جديد بصفوف القتال.

والآن ومع انتهاء حظر مغادرتهم قطر، قال جان برينن رئيس المخابرات الأمريكية إنهم سيكلمون الجانب القطري بشأن ذلك. وهناك تقارير تقول بأن حظر خروجهم من قطر أجل إلى وقت تتفق أمريكا مع قطر على قرار بشأنهم.

من جهة أخرى أصدرت حركة طالبان بيانيا بمناسبة مرور سنة من إطلاق سراح قادة فيها. وفي هذا البيان شكرت الحركة مساعي الجهات المشاركة في نجاح المحادثات وأضافت: "بناءً على الاتفاقية يعيش هؤلاء بطريقة حرة في أي مكان تريده الإمارة الإسلامية".

وطلب المجلس الأفغاني الأعلى للسلام بأن يتم تسليم المُطلق سراحهم إلى كابول، كي "يساعدوا عملية السلام".

هل يمكن لهؤلاء أن يلعبوا دورا في عملية السلام؟

إن طلب تسليم خمسة قادة لحركة طالبان إلى كابول ليساعدوا عملية السلام، توقع غير دقيق لعدة أمور:

أولا: إن هؤلاء الخمسة عسكريون، وهم ينشغلون أثناء عملهم بأمور عسكرية، ليست لديهم خلفية عمل سياسي، كي يساعدوا عملية السلام،

ثانيا: إن هؤلاء ومنذ الغزو الأمريكي على أفغانستان إلى شهر مايو 2014م، لم يكونوا على معرفة بأوضاع أفغانستان وما حدث فيها من تغييرات،

ثالثا: إن هؤلاء تم إطلاق سراحهم في بداية عمل مكتب طالبان في قطر وعلى إثر محادثات أجراها المكتب. وصلاحية المفاوضات أمر مخول إلى مكتب الحركة في قطر، فكيف يمكن لهم أن يساعدوا عملية السلام من دون موافقة المكتب.

رابعا: في السابق أيضا تم إطلاق سراح مسؤولين لحركة طالبان. منهم وكيل أحمد متوكل وزير خارجية طالبان، والملا عبدالسلام ضعيف سفير طالبان في إسلام آباد رجل بخلفية سياسية، إلا أنهم لم ينخرطوا في عملية السلام الأفغانية.

خامسا: حتى وإن يساعد هؤلاء عملية السلام فإن الجيل المقاتل الحالي في الحركة يشكله جيل جديد، وليست لدى هؤلاء شعبية كافية بما تؤثر على مسار القتال.

محادثات السلام الجارية عمليتان

أولا، مندوب طالبان الرسمي في قطر والذي يحاول أن يظهر حركة طالبان بعيدة عن تأثير باكستان، وأن يشارك في المحافل الدولية نيابة عن طالبان،

ثانيا: تظهر باكستان للحكومة الأفغانية بتعهدات أنها تجبر طالبان للجلوس خلف طاولة الحوار.

ففي الشهر الماضي كانت جلستان مع طالبان على رأس أهم الأنباء. جلسة في قطر عقدتها مؤسسة بكواش، وجلسة في الصين تمت من دون نتيجة. في جلسة قطر شارك وفد من مكتب طالبان في قطر مشكل من عشرين شخصا، وشارك في جلسة الصين أشخاص لا يُعرف مكانهم في حركة طالبان. هناك تقارير تقول إن الملا جليل، والملا حسن رحماني، والملا عبدالرزاق شاركوا في الجلسة نيابة عن طالبان، إلا أن الحركة رفضت مشاركتها في محادثات الصين.

هناك من يعزو سبب انعقاد جلسة الصين إلى المخابرات الباكستانية، وآخرون يرون بأن مشاركة طالبان في جلسة بكواش كان بسبب باكستان. إن الحكومة الأفغانية أخطأت دوما في عملية السلام بأن منحت لباكستان أهمية أكبر من حجمها، وهو أمر عرقل عملية السلام إلى حد كبير.

منذ تشكيل الحكومة الائتلافية في أفغانستان، حاول أشرف غني إحداث تغيير جذري في خارجية أفغانستان. وحاول إحداث تغيير في العلاقات الأفغانية مع باكستان، مما جلعه موضع انتقادات داخلية كثيرة. وعقدت حكومة غني آمالا كثيرة بباكستان لأن الأخيرة تعهدت بأمور عدة.

في فبراير الماضي، تعهدت باكستان للحكومة الأفغانية ببدء محادثات السلام بين حركة طالبان وحكومة أفغانستان مباشرة في شهر مارس. وهذا التعهد بعث آمالا لدى بعض الأوساط الأفغانية، إلا أن شهر مارس مضى ولم تظهر آثار عملية للمفاوضات.

لماذا لم تشارك طالبان في محادثات أورومتشي؟

على أساس مصادر قريبة من طالبان أراد أعضاء مكتب طالبان في قطر بأن يجروا محادثات مباشرة مع الصينيين، إلا عندما أصبحت الجلسة رباعية، رفضت طالبان المشاركة فيها. ورفض داكتر نعيم وردك المتحدث في مكتب قطر مشاركة مندوبي طالبان في جلسة أورومتشي في الصين، واعتبرها محاولة لتضعيف دور المكتب السياسي للحركة.

صرّحت مصادر قريبة من طالبان عدم مشاركة الحركة فيها، من خوفها على أن لا تكون المشاركة بمعنى أن باكستان هي التي أجلست طالبان خلف طاولة الحوار. عام 2013م عندما تم افتتاح مكتب طالبان في قطر وقفت باكستان بجنب الحكومة الأفغانية في تضعيف دور المكتب. وألقت المخابرات الباكستانية في مدينة كويته القبض على اثنين من إخوة سيد طيّب آغار رئيس مكتب طالبان في قطر. وقيل حينه بأن باكستان طلبت من مسؤولي مكتب قطر أن يزوروا باكستان وهو أمر لم يحدث بعد.

عراقيل متزايدة على طريق السلام

منذ تشكيل الحكومة الائتلافية لم ترفع خطوات جادة في مجال السلام، بقدر ما وُضع في طريقه من عراقيل. أكّد مصدر في مكتب قطر بأن أشرف غني التقى أثناء الحملات الانتخابية بمندوب رسمي لحركة طالبان وتعهد بتأجيل الاتفاقية الأمنية قدر المستطاع، إلا هذه الاتفاقية تم توقيعها بعد ساعات من حلف الرجل رئيسا للبلد، وكان ذلك أكبر عائق في طريق السلام.

في الخطوة الثانية اقتربت الحكومة الأفغانية من باكستان بزعم أنها تملك زمام الأمور في الأوساط القيادة في حركة طالبان، وأن باكستان تحصل على ما تريد منها. وكردة فعل لذلك ولإثبات نفسها حرة بدأت طالبان تنفيذ عمليات عسكرية في فصل الربيع، ولم تستعد للحوار عبر باكستان لأن ذلك ينافي حريتهم ويضرب بمستقبلهم السياسي.

والآن أيضا ازداد انعدام الثقة بين طالبان وأمريكا والحكومة بسبب تمديد مهلة حظر السفر على خمسة من قادة طالبان الذين أطلق سراحهم إزاء بو بركدال. لأن حركة طالبان ترى بأن سنة مرت على ذلك ونصت الاتفاقية حريتهم تامة بعد ذلك فعليهم نيلها، واعتبرت تقارير وسائل الإعلام تمديد الحظر من دون دليل، وخلافا للاتفاقية والمبادئ الدولية. وفي حال تعامل مخالف للاتفاقية مع طالبان سوف يؤثر ذلك على اتفاقيات مستقبلية مع طالبان.

النتيجة

1- إن خمسة من قادة طالبان تم إطلاق سراحهم بطلب من قطر وهم يعيشون فيها حتى الآن. إنهم لا يستطيعون من عندهم إجراء أي محاولات في عملية السلام تحت غطاء المكتب. وهناك ما يدل على عدم رغبتهم في ذلك أيضا.

2- يتوقع المجلس الأفغاني الأعلى للسلام بأن تسليم هؤلاء إلى كابول يؤدي إلى مساعدتهم لعملية السلام، إلا وسبق إطلاق سراح عناصر رفيعة المستوى في الحركة وهم يعشيون في كابول من دون مساعدة في مجال السلام.

3- تحاول باكستان حتى الآن بأن تظهر للجانب الأفغاني بأن مفتاح السلام الأفغاني يكون بحوزته.

4- أرادت باكستان استغلال مشاركة أعضاء قدماء لطالبان في جلسة أورومتشي-الصين لصالحها، إلا أن الجلسة انتهت بلا جدوى.

5- تحاول طالبان بأن تبقى عملية السلام بعيدة عن التأثير الباكستاني، ولو تحاول الحكومة الأفغانية نفس الشيء، قد يوجد طريق للسلام.

6- إن تمديد مهلة حظر السفر على قادة طالبان الذين أطلق سراحهم، هو عائق آخر في طريق السلام وسوف يؤثر كبيرا على قرارات طالبان في المستقبل.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com – www.csrskabul.net

رقم الهاتف: (+93) 784089590